

عبان: الخبيس ٢٠ نو القعدة سنة ١٠٤١ه ، الموافق ١٦ آب سنــة ١٩٨٤ م، العــدد ١٥٢٣

# الفهرس

3471

نظـــام رقـــم (٣٣) لسنة ١٩٨٤ نظـــام التبرعات المدرسية اتفاق تجاري بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية البمنية 1446

PAYI

قرارات صادرة عن الديوان الحاص بتفسير القوانين

مُعْمِيَةِ للقلامِ المسكرية

# عى ولحسب لللعل من المملك لللانبالهاميه

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٥ /٨١٩٨٤ نأمر بوضع النظام الآتي : –

نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٤ نظام التبرعات المدرسية

صادر بمقتضى المادتين ( ١٤ ) و ( ١١٧ ) من قانون التربية والتعليم رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام التبرعات المدرسية لسنة ١٩٨٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . المادة ٢ – يكون للكلمات والعبارات التالية حيثها وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه مالم تدل القريسة على غبر ذلك : –

الـــــوزارة : وزارة التربية والتعلــــيم .

المؤسسة التعليمية : كل مدرسة او مركز تدريب حرفي او كلية مجتمع حكومية .

المادة ٣ — لغايات هذا النظام تشمل التبرعات المدرسية التبرعات التي تجمع من طلاب المؤسسات التعليمية الحكومية وفقا لاحكام هذا النظام كما تشمل الهبات والتبرعات التي تقدم لها .

المادة ٤ ــ أ ــ يقوم مدير المؤسسة التعليمية مجمع التبرعــات المدرسية مــن الطلاب في مطلع كل عام دراسي على النحو التالى : ـــ

١ - من كل طالب في الصفوف الابتدائية ( ثلاثة دنانير ) في السنة .

٢ – من كل طالب في الصفوف الاعدادية ( اربعة دنانير ) في السنة .

٣ - من كل طــالب في الصفوف الثانوبـــة الاكاديمية والمهنيــة ومراكز التدريب الحــرف
( ستة دنائير ) في السنة

٤ – من كل طالب في كلية المجتمع ( خسة عشر دينارا ) في السنة .

ب لهيئة التدريسية في المدرسة الالزامية أو الثانوية أو مركز التدريب الحرفي بقرار تتخذه باغليب اعضائها أعفاء أي طالب فيها من دفع جزء من التبرعات المدرسية المقررة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة ، أذا رأت أنه غير قادر على دفعه ، على أن لا تتجاوز نسبة الاعفاء في أي مادسة المعالمة الموادق المادة ، أذا رأت أنه غير قادر على دفعه ، على أن لا تتجاوز نسبة الاعفاء في أي مادسة المعلم المقتضى الفرادة الموادق الموادق الموادق الموادق الموادق المعلم المقتضى المقادة المادة .

المادة ٥ – أ ـ يتسلم مدير المؤسسة التعلمية او من يفوضه بذلك من اعضاء الهبئة التدريسية فيها التبرعات المدرسية لقاء ايصالات رسميــة ، وعليه ان يودع تلك التبرعـات في البنك الذي يقدم سعراً أعلى من غيره للفائدة و اما المراكز التي لا توجد فيها بنوك فتودع التبرعات المدرسية فيها لدى محاسب الماليــة في تلك المراكز .

ب ـ. تقيد التبرعات المدرسية لكلية المجتمع المردعة لدى البنوك باسم مديرها بالاضافة الى وظيفته واما التبرعات المدرسية للمؤسسات التعليمية الأخرى فتقيد باسم المدير بالاضافة الى وظيفته .

المادة ٦ – أ – يحتفظ مدير المؤسسة التعليمية بدفتر صندوق خاص بالتبرعات المدرسية يثبت فيه تفاصيل المقبوضات والمدفوعات والرصيد لدى البنك أو محاسب المالية .

ب \_ على مدير المدرسة الثانويسة أو الالزامية أو مركز التدريب الحرفي تزويد مدير التربيسة والتعليم في عافظته بكشفين يبين في كل منهما الوضع المالي للتبرعات المدرسية الاول في نهايسة الفصل الاول والثاني في نهاية العام الدراسي .

ج – على المدير ومدير كلية المجتمع ترويد الوزارة بكشفين يبين في كل منهما الوضع المالي للتبرعـــات
المدرسية الأول في نهاية الفصل الأول والثاني في نهاية العام الدراسي .

د - تكون قيود التبرعات المدرسية خاضعة للتدقيق من قبل ديوان المحاسبة ومديرية النربية والتعليم .

المادة ٧ ــ أ ــ لكل من الاشخاص المنصوص عليهم فيها يلي الاحتفاظ بالمبالغ المبينة في ادناه من التبرعات المدرسية وذلك للاغراض المنصوص عليها في الفقرة ( ب ) من هذه المادة : ــ

المالة د

٢ ــ مدير المدرسة الالزامية التي لا يزيد عدد المعلمين فيها خسة وعشرون ديناراً
عن خسة معلمين .

عشرة دنائسير

٣ ــ مدير المدرسة الالزامية التي يزيد عدد المعلمين فيها خسون ديناراً عن خسة معلمين .

٤ ـــ مدير المدرسة الثانوية الاكاديمـــة

مدير المدرسة الثانوية المهنية ومدير كليـــة المجتمع . ماثتـــا دينار.

ب ـ الكل مـن الاشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من هذه المادة شراء لوازم لاتزيد قيمتها عن المبلغ المصرح له بالاحتفاظ به وذلك بقرار يتخد باجماع او باكتريه لحنة مؤلفة من مدير المؤسسة التعليمية ومعلمين اثنين يختارهما هـو على ان يـكون احدهما صاحب الاختصاص باللوازم المراد شراؤها واما المدارس التي يقل عدد اعضاء الهيئة التدريسية فيها عن ثلاثة معلمين فيكتفي بموافقة العدد الموجود مثهم في المدرسة .

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٦٤) تاريخ ١٩٨٤/٧/٤ المتضمن الموافقة على الاتفاق التجاري بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية اليمنية بشكله التالي :

### اتفاق تجاري

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية اليمنيسة

ان حكومة المملكةالاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية اليمنية اذ تحدوهما روحالتعاون المنبثق منايمان الثعبين الثقيقين الاردني واليمني بالاخوه التي تربطهما ت

ورغبة منهما في تنمية العلاقات التجارية بينهما ، ومع مراعاة القوانين والانظمة المعمول بها في كلا البلدين . فقد اتفقتا على ما يلي : --

#### المسادة الأولى

يسمح كل من طرفي هذا الاتفاق بتصدير المنتجات الزراعية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ المحلي الى بلد الطرف الاخر ويسمح الطرف الآخر باستيراد هذه المنتجات والثروات .

#### المادة الثانية

يمنح الطرفان المتعاقدانكل منهما الطرف الآخرالتسهيلاتاللازمة فيها يتعلق باصدارتراخيص الاستيرادوالتصدير للمنتجات الزراعية والصناعية والثروات الطبيعية التي يكون منشأها احدالبلدين ويستوردها البلد الآخرعلى ان لاتخضع هذه المنتجات باي حال من الاحوال لرسوم تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المماثله المستوردة .

### المسادة الثسالنة

لاغراض هذا الاتفاق يعتبر منتجا صناعيا ذا منشأ اردئي او يمني كل منتج لا ثقل كلفة المواد الاوليه ذات المنشأالمحلي واليد العامله المحلية وتكاليف الائتاج المحلية الداخلة في صنعه عن ٤٠٪ ويجب ان تصعب المنتجات المستوردة من بلد احد الطرفين الى بلد الطرف الآخر شهادة منشأ صادرة ومصدقة من الجهات المختصه في بلد المصدرة

وتحدد هده الجهات بكتب متبادله بين الطرفين .

يجري تسديد المدفوعات التجارية باية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان . A Company of the Company

### المادة اندامسة

يقدم كل من الطوفين للطرف الآخر التسهيلات اللازمة لاقامة المراكز التجارية والمعارض الدائمة والمؤقمة والمشاركة في المعارض والاسواق اللولية التي تقام في بلد الطرف الآخر .وتعمل كل من هذه الراكز ضمن الاسس ٧ \_ يشترط في جميع الحالات عدم جو از نجز ثة اللو از م المتشابهه المراد شراؤهــــا الى صفقات

ج ــ للمدير الموافقة على شراء لوازم او القيام باشغال لاتزيد قيمتها على اربهمائة دينار من التبرعـــات المدرسية وتؤخَّد موافقة الوزير على ما يزيد على ذلك .

د ــ تنظم اللوازم التي يتم شراؤها بمقتضى هذا النظام من حيث تسلمها وادخالها واخراجهـــا وفقـــا لاحكام نظام اللوازم المعمول به .

المادة ٨ ــ تنفق التبرعات المدرسية في الاوجه التالية : ــ

أ ــ شراء لوازم المكتبات والمختبرات والمشاغل المهنية

ب ــ شراء لوازم النشاطات المدرسيــــة

ج ــ صيانة الابنية والمرافق المدرسية

1948/4/0

د ــ شراء قرطاسية الامتحانات الفصلية والسنوية

ه – شراء حاجات المدرسة الضرورية والقيام بالحدمات اللازمة لها

و 🗀 اى اوجه اخرى يوافق عليها الوزير مما له علاقة بتقوية النشاط المدرسي .

المادة ٩ \_ يخصص ( ٣٥٪ ) من مجموع التبرعات المدرسية التي يتم تحصيلها بمقتضى هذا النظام في كل عام دراسي وذلك للمساهمة في استملاك الاراضي وانشاء الابنية المدرسية عايها ويودع هذا المبلـغ لدى البنك الذي يعتمده الوزير لقاء الفائدة باعلى سعر يمكنه الحصول عليه، ويتم الصرف منه بقرار من الوزير بعد التشاو<sup>ر</sup> معوزير المالية بناء على القرارات والاجراءات الصادرة عن الجهات الرسمية المنصة بالاستملاك أو القيام بالاشغال.

المادة ١٠ ــ في الحالات التي لم يرد عليها نص في هـذا النظام تطبق احكام النظـام المـالي وانظمة اللـــوازم والاشغال المعمول بها على المشتريات والاشغال التي يتم الصرف عليها من التبرعات المدرسية على ان يراعي في ذلك اجراءات المناقصة والاحالة والتسليم المنصوص عليها في الانظمة المشار البها .

المادة ١١– للوزير اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام على أن لاتخالف احكامه أو تتعارض معها . المادة ١٧ – يلغي ( نظام جمع التبرعات المدرسية ) رقم ( ٣٥ ) لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته .

### الجسين بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزيسسر المسندل اهمد عبيد الكريم الطراوئسة رئيس الوزر<sup>اء</sup> نائب رئيس الوزراء

وزيسر النتك وزيد التربية والتعليم وزير التبوين وزيسر المواصلات وزيسر المارجية طاهسر هكبت فكبست السساكت الراهيم الوب د، محمد عضوب الذبن طاهر نشات المري

وزير الشؤون البلدية وزيسرة الاعلام والقروية والبيئة سواد المنساني

وزير الاوداف والشؤون والمقدمسات الإسلامية وزيسر شيؤون . الارض المطلة وزيسر العمل وزير الزراعة شوكت معبود ده نيسي عيد الماير

وزيسر المحة وليبير التنبية الإجتباعية مبد السلام كنمان وزيس المهامة و والشباب والاثار دا عبد الله عويدات د. كامل المعلونها

المهندس رالف نجم

Of The Millian

أ ــ تقوم الجهات المختصة في البلدين باصدار اجازات الاستيراد اللازمة باسم كل من المركزين .

ب\_ يقوم المركزالتجاري بتشجيع الاتصالات بين المستوردين والمصدرين وعقد العدفقات التجارية .

ج ــ يسمح كل من البلدين بتحويل قيمة المنتجات المباعة فور ايداعها في البنوك المعنية بالعملات القابلة للتحويل كا يسمح كل جانب بتحويل صافي ارباح المركز التجاري المقام في بلده سنويا او الناشئه من العمليات التجاربة بالعملة القابلة للتحويل .

د ـ يقوم كل جانب باتخاذ الاجراءات اللازمة لاقامة المركز التجاري الخاص بـ ويضع التعايمات اللازمه وفقا
للقوانين والانظمه المرعيه في كلا البلدين .

#### المادة السادسة

يعمل الطرفان على منحكافة التسهيلات اللازمة لمرور البضائع ووسائل نقلها عبر اراضيهما .

### المادة السايعة

تؤلف لجنة تجارية مشتركةمن ممثليالطرفين تجتمع دوريا بالتناوب وتكون مهامها على النحو التالي: –

أ ــوضع خطة التبادل التجاري بين البلدين

ب – الاشراف على تطبيق هذا الاتفاق ومراجعة سير التبادل التجاري بين البلدين واتخاذ التوصيات الكفيلة بتنمية
هذا التبادل

ج ــ معالجة الصعوبات التي قد تنشأ عند تطبيق هذا الاتفاق وطرق تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين

### المادة الثامنية

يخضع هداالاتفاق للتصديق عليه من الطرفين وفقاللقواعد القانونية المقرره في كل من البلدين ويصبح نافدا اعتباراً من تاريخ الاشعار بالمصادقة عليه من الطرفين ويبقى ساريا لمدة ثلاث سنوات يتجدد تلقائيا لمدة سنه فسنه ما لم بخطر احد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبتة في الهائه وذلك قبل انتهاء مدته السارية بثلاثة اشهر على الاقل

واثباتا لما تقدم وقع هذا الاتفاق في عمان يوم السبتالموافق ٧/تموز /١٩٨٤ من نسختين اصليتين باللغة العربية كلاهما معتمدة يحتفظ كل من الطرفين بواحده منهما .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

لا ، جسواد العناني

وزير الصناعة والتجاره والسياحة

عن حكومة الجمهورية العربية اليمنه

أحمد قالذ بركسات

وزير الاقتصاد والصناعة

## قرار رقم (۷) لسنة ۱۹۸۶

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولـــة رئيس الوزراء بكتابـــه المؤرخ في ١٩٨٤/٤/١٨ رقم تع/٣٨٦٤/١ اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام نظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص المرحد للموظفين رقم (٢) لمنة ١٩٧٧ وبيان ما اذا كانت المدة التي يقضيها الموظف في بعثة دراسية او اجازة دراسية او دورة تدريبيــة تعتبر داخلة في مدة ممارسة المهنة لغايات تحديد فئة علاوات الاختصاص التي يستحقها الموظف بمقتضى احكام هذا النظام ام انها لا تعتبر من مدة ممارسة المهنة .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٠ وتدقيق النظـــام النظام المطلوب تفسيره يتبين : —

١ ان المواد ٢ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من النظام المطلوب تفسيره قد حددت الاسس التي يجب اخدها
بعين الاعتبار عند تحديد فئة علاوة الاختصاص التي يستحقهما الموظف ومن ضمن هذه الاسس مدة ممارسة المهنة والاختصاص .

ان المادة الثالثة من نظام البعثات العلمية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٦ عرفت البعثة العلمية بانها هي التي تكون مدتها اربعة اشهر متصلة او اكثر وتكون غايتها اتمام الدراسة والحصول على درجة علمية او شهادة من احدى الجامعات او معاهد التعليم العالي او التخصص في بعض الفروع العلمية او التطبيق العملي في الوزارات والدوائر الحكومية او المؤسسات او المحتبرات او المعامل او كسب مهارة او خبرة معيئة او اطلاع على ناحية من نواحي المعرفة النظرية او التطبيقية او حضور مساقات دراسية موسمية محددة .

٣ - ان المادة الثانية من نظام الدورات التدريبية رقم (٥) لسنة ١٩٨٣ عرفت الدورة بأنها التدريب الذي يجري المعوظف لاكتساب معرفة او مهارة وتستمر لمدة تقل عن اربعة اشهر عن طريق برنامج محدد في مواضيع علمية او عملية او كليهما او بحضور ندوة او حلقة دراسية او لقاء علمي او القيام بزيارة او جولة استطلاعية او عملية او كليهما او بحضور ندوة او حلقة دراسية ولقاء علمي او القيام بزيارة او جولة استطلاعية او عملية او كليهما او بحضور المادة ١٩ منه توجب ان يصرف الموفد في دورة تدريبية راتب او بما هو مماثل لاي مما ذكر وان المادة ١٩ منه توجب ان يصرف الموفد في مفهوم (البعثة) حسب الاسامي وعلاواته ، اما الدورة التدريبية التي تبلغ مدتها اربعة أشهر فأكثر فتعتبر داخلة في مفهوم (البعثة) حسب التعريف الوارد في المادة الثالثة من نظام البعثات العلمية .

أن الفقرة ( ز ) من المادة الخامسة من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ حسيما عدلت بالقانون رقم
١٤ أن الفقرة ( ز ) من المادة الخامسة من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن الخدمة التي يقضيها الموظف التابع للتقاعد في بعثة علمية تعتبر خدم مقبولة
التقاعد سواء أكان ذلك براتب كامل أو براتب مخفض أو بلا رأتب .

## قرار رقم (۸) لسنة ۱۹۸٤ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانسين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بموجب كتابه المؤرخ١٨/٦/٤٠٤ الموافق ١٩٨٤/٣/٢٠م وعملابالفقرة الاولى من المادة (١٢٣) من الدستور اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجـــل تفسير المادة العاشرة من نظـــام صندوق الادخار لمر ظفي الحكومة غير المصنفين رقم (٩٣) لسنة ١٩٧٥ وبيان ما اذا كانت استحقاقات الموظف من صندوق الادخار النائجة عن اشتراكه ومساهمة الدائرة لحسابه في هذا الصندوق يجوز حجزها لقاء الدين المترتب بذمته للحكومة ام ان ذلك غير جائز اعمالا للمنع الوارد في هذه المادة ، وهل ان هذه الاستحقاقات تدخل في مفهوم كلمة ( الراتب ) بالمعنى القانوني .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٨٤/٣/٧ وكتاب رئيس الوزراء الموجه لوزير العدل بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٧ وتدقيق النصوص القانونية يتبين مايلي : ـــ

- ١ ــ ان المادة العاشرة من نظام صندوق الادخار المطلوب تفسيرها تنص على انه لا يجوز في اي حال من الاحوال ان تحول او تنقل لشخص آخر المبالغ المودعة في الصندوق لحساب اي مشترك او المبالغ التي ساهمت بها الدائرة او المؤسسة لحسابه او الحجز عليهما ايفاء لدين او ادعاء مهما كان نوعه .
- ٧ ان المادة الثانية منه نصت على ان احكام هذا النظام تشمل الشخص الذي يعين براتب مقطوع او في وظيفة غير مصنفة مدرجة بجدول تشكيلات الوظائف او في موازنات وجداول تشكيلات الدوائر والمؤسسات التي يقرر مجلس الوزراء سريان احكام هذا النظام عليها بما في ذلك الموظف بعقد .
- ٣ ان المادة ( ٨٥ ) من قانون اصول المجاكمات الحقوقية رقم (٤٢) لسنة (١٩٥٢) الجازت حجز اموال المدعي عليه المنقولة وغير المنقولة وامواله الموجودة بحيازة شخص آخر .

وان المادة (٨٦) من هذا القانون قد عددت الاموال التي لا يجوز الحجز عليها وليس من بينها استحقاقـــات الموظف في صندوق الادخار .

 إلى المادة (٤٣) من قانون الاجراء رقم (٣١) لسنة ١٩٥٢ اجازت للمحكوم له أن يطلب حجر نقود المحكوم عليه الموجودة في يده او في يد شخص ثالث وامواله المنقولة وغير المنقولة . وان المادتين (٥) و ٢١) من هذا القانون لا تجيزان حجز الاشياء المبينة فيهما وليس من بينها استحقاقات

الموظف في صندوق الإدخار ،

 أن نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ الذي اوضح استحقاق الموظف للزيادة السنوية او الترفيع لم يورد اي نص يوجب حجب الزيادة السنوية او النرفيع عن الموظف خلال مـدة بعثــــ

٣ ـــ أن الفقرة ( ز ) من المادة الخامسة من قانـــون التقاعد كانـــت قبل تعديلها بالتمانـــون رقم ١٣ لسنة ١١٧٣ تعتبر الاجازة الدراسية من الخدمات المقبولة للتقاعد الا ان هذاالقانون المعدل قدالغي عبارة (في اجازة دراسية ار) الواردة في ثلك الفقرة بحيث اصبحت الاجازة الدراسية غير معتبرة من الحدمات الفعلية المقبولة للتقاعدوف استثنى التعديل من ذلك الاجازات الدراسية التي تمت الموافقة عايها قبل ناريخ التعديل كما هو واضح من المادا الثالثة من القانون المعدل .

٧ – ان المادة ٩٥ من نظام الخدمة المدنية المشار اليه آنفا حسبها عدلت بالنظام رقــــم ٦٧ لسنة ١٩٧٧ تنص علىال الاجازة الدراسية لا تعتبر جزءا من خدمته الفعلية لاغراض التقاعد .

ويستفاد من هذه النصوص ان المشرع اعتبر المدة التي يقضيها الموظف في البعثـــة جزءاً من خدماته الفعلية وال المدة التي يقضيها الموظف في الدورة التدريبية تعتبر ايضا جزء من خدماته الفعلية .

اما الاجازة الدراسية فانها على ضوء النصوص المتعلقة بها المبينة اعلاه لا تعتبر جزءاً من خدمات الموظف الفعلية باستثناء الاجازات الدراسيـــة السابقة لتاريـــخ ١٩٧٢/١٠/١ وهو تاريـــخ نفاذ النظام رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل للمادة ه ٩ من نظام الخدمسة المدنيسة .

وعليه فاننا نقرر ان المدة التي يقضيها الموظف في البعثة او في دورة تدريبية في حقل اختصاصه تعتبر جزءًا ن الخدمة الفعلية لاغراض الحصول على علاوة الاختصاص .

اما الاجازة الدراسيـــة فلا تعتبر كذلك مع مراعاة الاستثناء المبين آنفــــا . قرارا صدر بتاريخ ٢٦ رمضان سنة ١٤٠٤ ما الموافسة ٢٦/٢/١٩٨٤م .

رئيس الديوان الخاص بتنسير النوانين الرئيس الاول لحكمة النبييز موسى السساكت

### قرار رقـم (٩) لسنــة ١٩٨٤

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ في ٢٨ /٨٤/٨ ﻫ الموافق ٢٩/٥/٥/٢٩ وعملا بالفقرة الاولى من المادة ١٢٣ من الدستور اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ٣٣ من نظام البعثات رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٦ حسبها عدلت بالنظام رقم (١٦٣) لسنة ١٩٦٦ وبيان ما هي العلاوات التي يجب ان يصرفالموظف المبعوث جزء منها وفق الاسس المبينة في البندين ١ و ٢ من الفقرة ( أ ) من هذه المادة .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير التربية والتعليم الموجـــه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٣ وكتاب رئيس الوزراء الموجه لوزير العدل بتاريخ ٢٩/٥/٢٩ وتدقيق النصوص القانونية نجد :

١ – ان المادة ٣٣ من نظام البعثات رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٦ قبل تعديلها كانت تنص على ما يلي : ( مع مراعاة احكام المادتين ١٦ و ٣٤ من هذا النظام ) :

أ \_ اذا كان المبعوث موظفا فيصرف له من مخصصات وظيفته جزء من راتبه وجزء من علاواته ( باستثناء علاوة غلاء المعيشة العائلية التي تصرف له كاملة ) وفق الامس التالية :

١ \_ يصرف له نصف راتبه وعلاواته اذا كان اعزبا .

٧ \_ يصرف له ثلاثة ارباع راتبه وعلاواته اذا كان منزوجا .

٣ \_ اذا كان المبعوث انثى فيصرف لها نصف رائبها فقط سواء اكانت متزوجه أو غير متزوجه ؟

ب. يشترط لغايات الفقرة السابقة ان لا تزيد مدة البعثة على سنتين شمسيتين كاملتين فاذا زادت مدة البعثه على ستتين فلا تدفع للمبعوث اية رواتب او علاوات عن المدة الزائدة سواء أجددت ام مددت ام لم تجدد

٧– ان النظام رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦٦: المعدل لنظام البعثات العلمية قد ابقى على نص المادة ٣٣ المطلوب تفسيرها غير انه اضاف الى آخر الفقرة ( أ ) منها فقرة رابعة بالنص التالي :

 ٤ – واذا كان المبعوث طبيبا أو طبيب اسنان أو طبيبا بيطريا أو صيدليا أو مهندسا أو مهندسا زراعيا أواي موظف آخر يستوفي علاوة ويشمله نظام العلاوات الفنيه فتقتصر نسبة العلاوة التي تصرف له بمقتضى البندين ١ و ٢ من هذه الفقرة على العلاوة الفنية دون غيرها من العلاوات .

ويستفاد من هذه النصوص ان المادة ٣٣ قبل تعديلها كانت توجب ان يصرف لاي موظف مبعوث جزءاً من راتبه وجزءاً من علاواته وفق الاسس المبيئة في البندين ٢ و ٣ من الفقرة ( أ ) من هذه المادة ٢ ه ــ ان المادة (١٣ )من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ قا. عددت الامـــوال المستثناه مــن الحجز ولم يكن استحقاق الموظف في صندوق الادخار من بينها .

ويستفاد من ذلك ان القاعدة القانونية التي قررها المشرع لا تجيز حجز اموال المدين الحمددة في المواد (٨٦ر

فان ماينبني على ذلك أن ما ورد في المادة العاشره من نظام صندوق الادخار المطلوب تفسيرها من منع حجــز اصبحت هذه المبالغ مستحقة للموظف .

اما فيما يتعلق بمفهوم كلمة ( الراتب ) فتجد ان نظام الادخار المشار اليه آنفا ذكر في الفقره ( أ ) من المـــادة الخامسة منه ان راتب الموظف الخاضع لاحكام هذا النظام هو الراتب الاساسي .

كما ان نظام الخدمة المدنية الذي تسري احكامه على المشتركين في صندوق الادخار عرف الراتب بانه الرائب الاساسي للموظف ولم يرد في القانونين المذكورين آنفا تعريف للراتب يخالف التعريف الوارد في هذين النظامين. ولهذا فان استحقاقات الموظف في صندوق الادخار لا تدخل في مفهوم الراتب .

> هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره . قراراً صدر بتاريخ ٢٦ رمضان سنة ١٤٠٤ ما الموافق ٢٦/٦/٦٦ م

رئيس الديوان الخاص بتنسير التوانين الرئيس الاول لحكمة التبييز موسى السساكت

مضــو رئیس دیوان التشــریع برئاسهٔ الوزر<sup>اد</sup> ع**یسی طمائن** 

عضو المندوب ورارة الماليسة صبحمي الحسسن

٦٠ و ٦٦ و ١٣ ) المشار اليها آنفا وما عدا ذلك فانه من الجائز حجزه . وحيث انه لايجوز تعديل احكام القانون الا بقانون مثله وليس بنظام .